مجتمع

فيتنام تُسلّم روسيا مواطنة مدانة بتهريب المخدرات

غادرت مواطنة روسية تُدعى ماريا دابيركا والصادر بحقها حكم بالسجن المؤبد بتهمة تهريب المخدرات في فيتنام، الأراضي الفيتنامية، على متن رحلة للناقل القومي الروسي «أيروفلوت»، أمس الخميس، لاستكمال أداء العقوبة في روسيا. وقالت القنصلية العامة الروسية في مدينة هوشيمين في بيان: «في الثامن من أغسطس/آب 2024، توجهت م. أ. دابيركا من هوشيمين إلى موسكو، برفقة أفراد الهيئة الفيدرالية الروسية لتنفيذ العقوبات، بعد أن كانت تؤدي عقوبة السجن في فيتنام بتهمة تهريب المخدرات، لاستكمال العقوبة في روسيا». (العربي الجديد)

ارتفاع حرارة المحيطات يهدد الحاجز المرجاني

ارتفعت درجات حرارة المياه في الحاجز المرجاني العظيم ومحيطه في أستراليا في العقد الماضي إلى أعلى مستوياتها منذ 400 عام، ما يعرّض أكبر شعاب مرجانية في العالم للخطر، بحسب بحث يُعد نادراً لوضعه تأثيرات تغير المناخ الذي تسبب فيه الإنسان في سياق تاريخي، وخلص إلى أن درجات حرارة المحيط التي كانت مستقرة لمئات السنين بدأت في الارتفاع منذ عام 1900 نتيجة لتأثير البشر. ومنذ عام 2016، شهد الحاجز المرجاني العظيم تبييضاً هائلاً للشعب المرجانية بسبب الإجهاد الحراري. (رويترز)

مجاعة في شمال دارفور

دعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تحرك عاجل لتجنب مزيد من الوفيات في السودان، بعد تأكد وجود مجاعة بولاية شمال دارفور (غرب). وقالت المفوضية، عبر منصة «إكس»: «إشارات التحذير من المجاعة كانت هناك (دارفور) منذ أشهر، ولكن لدينا الآن تأكيد مؤسف على وجود مجاعة في ولاية شمال دارفور». أضافت: «يموت النازحون من الأطفال والنساء والرجال نتيجة للجوع وسوء التغذية والأمراض». وجددت المفوضية الدعوة إلى «التحرك العاجل بعد تأكيد المجاعة في السودان» لتجنب مزيد من الوفيات.

وكانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) قد أعلنت انتشار المجاعة في مخيم زمزم للنازحين بمدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور. كما أعلنت المنسقية العامة للنازحين واللاجئين بدارفور، وفاة 5 أطفال بسبب الجوع في معسكر مكحر للنازحين؛ جراء تفشي سوء التغذية الحاد في منطقة مكحر بولاية وسط دارفور.

ومن أبرز أسباب المجاعة الحرب المستمرة منذ منتصف إبريل/نيسان 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع، وخلّفت نحو 18 ألفاً و800 قتيل وحوالي 10 ملايين نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة. وتتزايد دعوات أممية ودولية إلى تجنيب السودان كارثة إنسانية قد تدفع الملايين إلى المجاعة والموت جراء نقص الغذاء، بسبب القتال الذي امتد إلى 12 ولاية من أصل 18 في البلاد.

(الأناضول)

تعاني من سوء التغذية (دان كيتوود / Getty)

عزلة اليُتم الطوعي في الصين

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

في كل عطلة نهاية عام تشهد الصين أكبر حركة سكانية داخلية في العالم، إذ يتجه مئات ملايين العمال والموظفين إلى مدنهم وقراهم للقاء أهلهم وذويهم من أجل الاحتفال بالعام الجديد. لكن كان لافتاً هذا العام تفضيل شريحة كبيرة من الشباب قضاء الإجازة التي امتدت أسبوعاً في أماكن إقاماتهم. وهم برروا ذلك بأنهم لا يرغبون في العودة للاجتماع مع أفراد أسرهم بسبب عدم وجود أي روابط عاطفية. كتب أحدهم على موقع «ويبو»: «بعد وفاة جدتي شعرت بيُتم حقيقي. رغم أن والديّ لا يزالان أحياء، لكن جدتي هي التي ربتني واعتنت بي عندما كنت طفلاً، لذا لم يعد يربطني شيء بقريتي بعد موتها». ويعتقد خبراء بأن اليُتم الطوعي اتجاه جديد ظهر لدى الشباب من أبناء أسر الطفل الواحد الذين لم يعيشوا في كنف أسرة متكاملة، ويحذرون من أنه قد يساهم في وأد المشاعر العاطفية ويلغي الارتباط الأسري والاجتماعي بين أفراد المجتمع.

يعمل لو بياو في مدينة كوانزو (جنوب)، بينما تقيم أسرته في مدينة هاربين، أقصى الشمال، وهو فضل البقاء في مكان عمله أثناء العطلة الرسمية، ويقول لـ«العربي الجديد»، بقيت متردداً في شأن العودة إلى المنزل حتى الأسبوع الأخير قبل الإجازة. رغم أنها الفرصة الوحيدة التي تسنح لي خلال العام للعودة إلى بلدتي، لكنني فضلت عدم الذهاب هذه المرة، ففي سنوات سابقة كانت تحدث مناوشات بيني وبين أبي الذي يرغب في مزيد من الأموال التي أجنيها من عملي في المدينة، وأنا أشعر بأنه لا يستحقها لأنه لم يعتنِ بي عندما كنت طفلاً، وتركني أواجه الحياة وحيداً رغم سني الصغيرة حينها، كما لم يهتم بجدتي، ولم يحضر مراسم دفنها حين توفيت بسبب عمله في منطقة أخرى قبل أن يتقاعد».

ولدى سؤاله عما إذا كان يكرر تجربة والده بالابتعاد عنه، يقول: «ربما يكون الأمر صحيحاً لكنه هو المسؤول عن ذلك، ويدفع الآن ثمن إهماله لي لسنوات. الحقيقة أنني لا أشعر بأي عاطفة تجاهه، ولا أذكر في طفولتي أنه كان إلى جانبي، كما أنه لا يتصل بي الآن إلا لطلب مزيد من الأموال بحجة أن راتبه التقاعدي لا يكفي لسدّ احتياجاته»، ويلفت إلى أنه قرر العزوف عن الزواج كي لا يحدث ذلك لابنه، خصوصاً أن طبيعة الحياة في المدن الصناعية وظروفها تحتم على الموظفين والعمال الابتعاد عن أسرهم بسبب تكاليف المعيشة الباهظة وصعوبة إلحاق الأبناء بالمدارس، فضلاً عن عدم القدرة على التمتع بميزات الضمان الاجتماعي خارج مسقط رأس الفرد بحسب الضوابط والقوانين المعمول بها في البلاد. وعن شعوره أثناء الإجازة كونها المرة الأولى التي يقضيها وحيداً، يقول: «لا فرق إذا ذهبت أم لم أذهب. هناك أتحدث مع أبي قليلاً، ولا توجد اهتمامات أو لغة مشتركة بيننا، كما أن أمي تقيم مع زوجها في مكان آخر منذ أن انفصلت عن والدي، وهي أيضاً لا تعيرني أي اهتمام، لذا لا أشعر بأي فرق».

يقول أستاذ الدراسات الاجتماعية في جامعة «صن يات سن» وي لي فنغ، لـ«العربي الجديد»، إن «إحجام عدد كبير من الشباب عن العودة إلى مدنهم وقراهم في إجازة رأس السنة الصينية (تصادف عادة في شهر فبراير/ شباط من كل عام)، التي أعدت خصيصاً لهذا الغرض، مؤشر خطير للانكسار العاطفي لدى هذه الشريحة من المجتمع، إذ لا يمكن تبرير عدم الرغبة في لمّ الشمل والالتفاف الاجتماعي بأي ذريعة، فالأصل والمعتاد في هذه المناسبة أن تذوب الخلافات وتتقلص المسافات لاجتماع الأسرة حول مائدة واحدة لأيام معدودة طوال عام كامل من العمل»، ويرى أن «ما يحدث اليوم هو تكرار لما واجهه أبناء أسر الطفل الواحد في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي أثناء سياسات تحديد النسل الصارمة التي تزامنت مع سياسة الإصلاح والانفتاح، ما تسبب في ولادة جيل لا يتمتع بأدنى مقومات الرعاية الأسرية نتيجة انشغال الآباء وانصرافهم إلى العمل في المناطق الصناعية. واليوم يكرر الأبناء التجربة بصورة عكسية، إذ يهملون الآباء الذين أصبحوا أجداداً».

يضيف: «نسير في حلقة مفرغة من الانشغال الوظيفي والانقطاع الأسري، وما يضاعف المشكلة عزوف الشباب عن الزواج وارتفاع معدلات الشيخوخة، وهكذا سنكون أمام فجوة كبيرة بين جيلين أو أكثر».

عطلة رأس السنة

تعد عطلة رأس السنة الصينية (يختلف موعدها من سنة إلى أخرى، ويبدأ الاحتفال بها مع بداية أول شهر قمري في السنة الصينية، وينتهي في اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر)، أهم عطلة وطنية في البلاد. وبحسب الهيئة الوطنية للهجرة ووزارة النقل، شهدت الصين في اليوم الأول من العطلة الماضية إجمالي 189 مليون رحلة ركاب في أنحاء البلاد، بزيادة 19,7% عن العام الماضي.

تحقيق

اختارت عائلات كثيرة العودة إلى منازلها المدمرة في قطاع غزة، والعيش بين الدمار والركام، مع إزالة ما استطاعوا منه، بدلاً من البقاء في مناطق المخيمات. فعلى الأقل، هم في منازلهم

بين الأنقاض

غزيون يتعايشون مع الدمار في بيوتهم

غزة ـ **امجد ياغي**

أدى العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي على قطاع غزة، إلى تراكم أكثر من 40 مليون طن من الأنقاض في مختلف مناطق وأحياء القطاع، بحسب منظمات دولية وبيئية فلسطينية. وتوصل تقييم للأمم المتحدة إلى أن أسطولاً يضم أكثر من 100 شاحنة سيستغرق 15 عاماً لتطهير غزة من حوالي 40 مليون طن من الركام والأنقاض في عملية تتراوح كلفتها ما بين 500 و600 مليون دولار. ووفقاً للتقييم الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة في يونيو/ حزيران الماضي، فقد تضرر 137,297 مبنى في غزة، أي أكثر من نصف العدد الإجمالي للمباني، وقد تم تدمير ما يزيد قليلاً على ربعها، وحوالي غشرها تعرض لأضرار جسيمة والثلث تعرض لأضرار متوسطة. وفي شهر مايو/أيار الماضي، قال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن إعادة بناء المنازل في غزة التي دمرت خلال الحرب قد تستغرق حتى عام 2040 في السيناريو الأكثر تفاؤلاً، حيث تبلغ كلفة إعادة الإعمار الإجمالية في جميع أنحاء القطاع ما يصل إلى 40 مليار دولار. ويحاول بعض أهالي القطاع التخلص من الأنقاض بما هو متاح داخل منازلهم التي عادوا للعيش فيها رغماً عن الدمار والخراب، فيما قرر آخرون من الذين عادوا بدورهم إلى منازلهم، العيش بين الركام بسبب ضيق أو غياب المساحات التي لا يزال يدعي الاحتلال أنها آمنة. ويرى البعض أن التواجد بين الأنقاض والبقاء في المنطقة أكثر أماناً من التوجه إلى تجمعات المهجرين في ظل المجازر الإسرائيلية الأخيرة التي لاحقت المهجرين في مناطق الخيام والمدارس.

وفي مناطق عديدة، دمر الاحتلال الإسرائيلي أحياء كاملة، وخصوصاً في مدينة خانيونس ودير البلح ومناطق وسط القطاع، والتي لا تزال الأكثر اكتظاظاً لناحية أعداد المهجرين. ويلاحظ انتشار للملابس والأقمشة الكبيرة التي تغطي المنازل بدلاً عن الجدران المدمرة.

انعدام الآليات

وعاد كثيرون إلى خانيونس بعد انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية، ليجدوا منازلهم مدمرة، لكن البقاء فيها على هذا الحال أفضل لهم من النوم في العراء والبحث المتواصل عن خيام. حاولوا إصلاح أجزاء بسيطة منها بجهد شخصي ومن دون أية آليات، باستثناء بعض العربات الصغيرة التي استعانوا فيها لإزالة أنقاض من المنازل كحال محمد الأغا الذي يقيم في منطقة السطر الغربي، والذي وجد عدداً من جدران منزله مدمرة، بالإضافة إلى جميع النوافذ والأبواب. كما دمّر الطابق العلوي من منزله وتضرر الثاني، وتعرض الطابق الأول لدمار جزئي.

يرى الأغا أن التوجه بشكل جماعي إلى المدارس أو الخيام يعني أنهم أصبحوا أهدافاً للاحتلال، الذي سيجد حجة أو سبباً لقتلهم، منها أنهم مطلوبون سياسيون مع نشر صور مزيفة لهم وسط صمت المجتمع الدولي على تلك الجرائم. ويقول لـ «العربي الجديد»: «أصبحنا نعيش وسط الأنقاض، ونزيل ما استطعنا منها. لكن لا يمكن إزالة الكثير لغياب الإمكانات. نختار الغرفة الأفضل والتي يمكن إزالة الركام منها، ونبحث عن فرش وأغطية من تحت الركام، فذلك أفضل لنا من الذهاب إلى مناطق الخيام حيث عرفنا الذل والنوم في العراء من دون أية مساعدة». يضيف الأغا: «في بعض الأيام كنا نرفع الركام بأيدينا، وأصبحنا كمن يمارس رياضة القفز معظم الوقت تفادياً للإصابة بجروح، في ظل الضعف المبرر لعمل البلديات في المنطقة إذ تصعب إزالة الركام. نعيش في منطقة جميع السكان فيها تشجعوا للعودة إليها، إذ إن مناطق الخيام كارثية والأمراض التي تنتشر فيها كثيرة نتيجة الازدحام».

ويتخوف سكان غزة من أن يحل عليهم فصل الشتاء وهم يعيشون في منازلهم المدمرة وبين الأنقاض. ويشيرون إلى أن روائح البارود تملأ كل مكان في قطاع غزة، وخصوصاً مع تبدل تيارات الهواء مساءً. كما يشمونها ليلاً بين الأنقاض، ما يصيبهم بالدوار أحياناً كما يقول علي أبو سارة. كان الأخير قد واجه صعوبات كبيرة حين اختار العيش بين الأنقاض، وأصيب ثلاث مرات أثناء محاولات حمل الركام إلى منطقة مجاورة لمنزله، في ظل عدم توفر الأدوات على الإطلاق. لكنه يدرك أنه سيعيش ظروفاً أكثر مأساوية إذا ما توجه إلى مناطق النزوح، حتى أنه لن يجد القطن أو أي شيء لتضميد جروحه.

أبو سارة، حاله حال كثيرين، يجمع ما استطاع من الركام ويضعه خارج منزله. يأمل أن ينتهي العدوان وتأتي جرافات كبيرة لإزالته، وسط إصرار منه وكثيرين على عدم الخروج من المنطقة في حال عدم الحصول على كرافانات يعيشون فيها على مقربة من منازلهم المدمرة.

بناء جدران

جمع أبو سارة بعض الحجارة التي هدمت في منزله لإنشاء حائط وإقامة غرفة كبيرة للنساء في الطابق الذي أعادوا ترميمه للبقاء فيه. خطوة اتبعها الكثير من سكان غزة لدى العودة إلى منازلهم، إذ حاولوا إصلاح ما يمكن إصلاحه، حتى لو غرفة صغيرة، بالاعتماد على جمع الحجارة وتأمين الإسمنت، وإن بصعوبة، وخلطه بالرمال والحجارة. يقول لـ«العربي الجديد»: «قبل غالبيتنا بالأمر الواقع. كنا نعيش في منطقة ما بين مدينة خانيونس ودير البلح، ودمر منزلنا المكون من أربعة طوابق، وكان يعيش فيه أكثر من 25 فرداً باتوا اليوم بين الأنقاض. يضيف: «نصعد فوق الركام حتى نصل إلى المنزل. أما الأطفال، فيلعبون فوق الركام رغم المخاطر والتحذيرات». يضيف: «عشت مهجرا في أماكن عدة. بقيت شهرين في مدينة رفح، حيث عرفت الذل، ولا يوجد أصعب من الذل للحصول على المساعدات. وفي الوقت الحالي، وعلى الرغم من أننا بين الأنقاض ونُدرك خطورة الأمر، لكن هناك شعور بالرضا كوننا في منزلنا. والبقاء بالقرب من المنزل أفضل من قصور لا نملكها».

يعيش معظم السكان في مخيم جباليا، من الذين رفضوا التهجير بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية خلال الشهرين الأخيرين في منطقة غرب غزة، داخل منازلهم المدمرة وبين الركام وسط ظروف إنسانية صعبة، ولا يستطيعون توفير الطعام أو الشراب كونهم يعيشون أزمات متلاحقة وسط تقلص وصول المساعدات.

وحذرت بلديات غزة، وخصوصاً في المنطقة الشمالية التي تعرضت لنسبة كبيرة من التدمير، من تعامل المواطنين مع الركام في ظل وجود قنابل غير منفجرة.

نشرت الطلبيس خارج منازلها (محمد الحجار)

40,000,000

طن من الأنقاض خلفها الاحتلال في قطاع غزة، وتراوح كلفة إزالتها ما بين 500 و600 مليون دولار.

السيول والفيضانات تزيد من مأساة اليمنيين

يواجه اليمنيون مأساة تلو الأخرى، وكان آخرها السيول والفيضانات التي اجتاحت عدة محافظات وخلفت قتلى وأضراراً كبيرة

تعز ـ **فخر العزب**

لقي أكثر من 50 شخصاً حتفهم في حصيلة غير نهائية، فيما لا يزال العشرات في عداد المفقودين نتيجة السيول التي اجتاحت محافظات الحديدة وحجة وتعز غربي اليمن. ويقول أحد سكان مديرية الدريهمي غربي الحديدة، عبده حسن، لـ «العربي الجديد»، إن «كل ما في المنزل تضرر بعدما غمرته السيول الجارفة، وأصبحت أسرته بلا مأوى بعد تضرر شبه كامل لمنزله، في ظل عجز السلطات عن تقديم المعونة للأسر المتضررة من السيول، بل أصبحت عشرات الأسر بلا مأوى». بدوره، يقول أحد سكان الحديدة، سالم البرعي، لـ «العربي الجديد»، إن «الحديدة لم تشهد مثل هذه الأمطار التي استمرت ساعات عدة في ظل تدفق السيول من الأودية، ما تسبب بكارثة حقيقية بعدما جرفت السيول قرى بأكملها والسيارات ودمرت منازل، كما جرفت مزارع المواطنين وتسببت بمقتل العشرات ونفوق مئات الحيوانات التي تعد مصدر رزق المزارعين الوحيد». وشهدت محافظة الحديدة غربي اليمن خلال الساعات الماضية سيولاً غير مسبوقة ناتجة عن الأمطار الغزيرة التي استمرت أكثر من ثلاث ساعات، ما تسبب بفيضانات وسيول جرفت عدداً من القرى ودمرت عشرات المساكن. وفي وقت سابق، تحدث محافظ الحديدة التابع لحكومة أنصار الله الحوثيين، محمد قحيم، عن 30 حالة وفاة وخمسة مفقودين ونزوح المئات من الأهالي نتيجة السيول في الحديدة. كما تسببت السيول والفيضانات بتهجير أكثر من 500 أسرة من منازلها بحثاً عن مأوى بعدما غمرتها السيول بالكامل.

وفي المناطق المحررة من محافظة الحديدة، تسببت السيول الجارفة في مديريتي حيس والخوخة بأضرار بالغة في المخيمات التي تؤوي النازحين وممتلكاتهم والبنية التحتية. وأفاد مكتب الوحدة التنفيذية بمحافظة الحديدة بأن السيول دمرت العديد من الخيام، وتسببت في انهيار بعض المرافق الأساسية، وتضررت المزارع ومواشي المواطنين. إلى ذلك، يقول المتحدث باسم القوات المشتركة العميد وضاح الدبيش، لـ «العربي الجديد»، إنه «بالنسبة لعدد الضحايا من القوات المشتركة، لدينا خمسة مفقودين جرفتهم السيول في الألوية التهامية والوية العمالقة والمقاومة الوطنية، وهم ضابطان وثلاثة أفراد. حتى الآن، تم العثور على شخصين، فيما شاهد أفراد القوات المشتركة والمواطنون عشرات الجثث التابعة لجماعة الحوثيين في عرض البحر وفي المزارع، بعدما جرفتها السيول من أعالي الجبال».

ويكشف الدبيش أن هناك أعماراً وعبوات ناسفة في مختلف الأشكال والأنواع وأعداداً مهولة جرفتها السيول ثم ظهرت على السطح، الأمر الذي يشكل خطراً وعبئاً كبيراً على القوات المشتركة والمواطنين، وخصوصاً أنها انتشرت في كل مكان. ويصعب الوصول إلى غالبية هذه الألغام علماً أنه تم انتشال 2800 لغم وصلت إلى مناطق سيطرة القوات المشتركة جنوبي الحديدة».

ويعزو الدبيش تراكم السيول التي وصل منسوبها إلى ما يقارب أربعة أمتار، إلى «الخنادق والتكنات العسكرية والحفريات والأتربة التي يتخذها الحوثيون متاريس للفصل بينهم وبين القوات المشتركة، والحاويات التي جعلت هذه المياه تتراكم. ولو لم تكن هذه الحواجز موجودة، لكانت السيول ذهبت إلى البحر، ولم تحصل هذه الكارثة».

ويقول الدبيش إن «الخلية الإنسانية التابعة للمقاومة الوطنية باشرت الانتشار في مناطق سيطرة الحوثيين والمزارع والقرى، ورفعت تقارير عن حجم الأضرار، وتم إنزال بعض الخيام، وتقديم بعض الإغاثة والسلل الغذائية والدعم اللوجستي للمنكوبين، وتقدمنا برسالة رسمية إلى مكتب المبعوث الأممي نطلب فيها السماح لنا بإدخال الخلية الإنسانية المدنية تحت إشراف الأمم المتحدة. لكن الحوثيين رفضوا، علماً أننا كنا نريد الوصول إلى الجراحي وزبيد وجبل راس والمناطق المتضررة. كما امتنع الحوثيون عن تقديم أي دعم لهذه المناطق المتضررة الواقعة تحت سيطرتها». من جهتها، نعت المقاومة الوطنية أربعة من أفرادها ضحوا بأنفسهم لإنقاذ مواطنين وأطفال من الغرق من جراء السيول. وتقول مصادر محلية إن سيول وادي المرير في مديرية حيس جرفت مساء الثلاثاء الماضي، ركن عمليات اللواء التاسع عمالقة أحمد حسن عبد السلام ومرافقه منذر السراجي، كما جرفت القيادي في اللواء الثاني زرانيق محمد عثمان مشعفل. وأوضحت المصادر أنه عثر لاحقاً على جثة القيادي في اللواء الثاني زرانيق، فيما لا يزال مصير ركن عمليات اللواء التاسع عمالقة ومرافقه مجهولاً.

وفي السياق، حذرت فرق الهندسة في مديرية حيس، جنوبي الحديدة، السكان من خطر السباحة في مياه السيول المتجمعة بعد العثور على كميات من الألغام والعبوات الناسفة التي زرعها الحوثيون وجرفتها الأمطار إلى المزارع والطرقات والأودية. وأكدت مصادر ميدانية تابعة للقوات المشتركة لـ «العربي الجديد»، أن الفرق الهندسية لكن العائلات الغزية حرصت على ذلك من خلال تفقد كل مبنى، لضمان عدم وجود متفجرات فيه. كما أنهم مضطرون لإزالة بعض الركام كما فعلت عائلة حمدان في مخيم جباليا. كانت سمر حمدان (42 عاماً) إحدى اللواتي تضرر منزلها بشكل بالغ، ووجدت أن إحدى الغرف فيه تصلح للعيش رغم صعوبة إزالة الركام، وتدمير أسرّة النوم. عمد زوجها إلى إصلاح بعض الأسرّة من خلال تأمين مطرقة ومسامير، وجدها بين أنقاض أحد المنازل المدمرة، بالإضافة إلى أدوات أخرى استخرجها من بين الركام، وأزال القليل منه حتى يقيم هو وأبناؤه الخمسة.

تدرك حماد أن المنزل متضرر وبعض جدرانه آيلة للسقوط. لكنها فكرت وعائلتها مراراً في أن النزوح إلى المنطقة الغربية لمدينة غزة قد يجعل الإسرائيليين يظنون بوجود أهداف بين المدنيين، وخصوصاً بعد المجازر الأخيرة في عدد من المدارس في مدينة غزة. كما أن المنطقة التي كانوا قد نزحوا إليها غرب غزة شهدت قصف ثلاث مدارس مؤخراً. وتقول لـ «العربي الجديد»: «توجه زوجي بداية إلى المنزل وشهد الكثير من الركام، وقد دمرت جدران عدة. حاولنا الابتعاد عنها، وأزلنا الحطام والزجاج والغبار والأبواب، وغطينا باب المنزل بقطعة قماش حتى نمنع وصول الكلاب ليلاً. نحن الآن في قلب الدمار لكن نعيش حالة انتظار انتهاء العدوان».

وتشير إلى أنهم عندما يهمون بالخروج، يصعدون فوق الركام، ويتنافسون بين بعضهم البعض على السرعة. تضيف: «أنظر إلى أبنائي، الذين يبلغ أكبرهم 17 عاماً من العمر وأصغرهم خمسة أعوام، وهم يناقشون أموراً لا تشبه أعمارهم. كانوا يخططون لإعادة ترميم المنزل. وعلى الرغم عن صعوبة الحال، فقد منحوني أملاً بإعادة الإعمار والبناء».

عاد كثيرون الى خانيونس بعد انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية

التوجه جماعياً الى المدارس أو الخيام يعني أنهم أصبحوا أهدافاً للاحتلال

تكثر الفيضانات في اليمن (محمد حمود/ Getty)

أوضاع كارثية في أماكن المهجرين السودانيين بالكفرة الليبية

مع تزايد عدد المهجرين السودانيين في مدينة الكفرة الليبية، يحذر مسؤولون محليون من كوارث صحية وبيئية مقبلة تتطلب توفير كل أنواع الدعم

طرابلس ـ **اسامة علي**

دقّ مسؤولون محليون في مدينة الكفرة الليبية ناقوس الخطر في شأن أوضاع المهجرين السودانيين الذين تستمر موجات نزوحهم هرباً من الحرب الدائرة في بلدهم. وحذر هؤلاء من كارثة صحية وبيئية في الكفرة. ومنذ اندلاع الحرب في السودان استقبلت الكفرة المحاذية للحدود مع السودان أكثر من 96 ألف مهاجر، بحسب تقديرات مفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد في الأشهر المقبلة.

يتحدث عميد بلدية الكفرة، عبد الرحمن يعقوب، لـ«العربي الجديد»، عن أن ظروف التنقل خلال فصل الصيف قد تقف خلف عدم قدرة آلاف المهجرين السودانيين على مغادرة بلدهم، خاصة أن التنقل يحصل عبر الصحراء الوعرة، ويمتد مسافات طويلة جداً. ويشير إلى أن اعتدال المناخ نسبياً خلال سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الثاني المقبلين قد يتسبب في موجات هجرة كبيرة جداً إلى الكفرة.

وفي شأن الوضع الحالي بالكفرة، يوضح يعقوب أن البلدية تتحرك بإمكانات لا تتناسب مع حجم التحديات المطلوبة للمساعدة في تخفيف معاناة المهجرين، خاصة على الصعيد الصحي في ظل مواجهة المنشآت صعوبات كبيرة في تقديم الخدمات. وفي وقت يحذر يعقوب من كارثة بيئية، يصف مكتب شؤون الإصحاح البيئي في بلدية الكفرة وضع الأماكن التي يمكث فيها النازحون بأنه «كارثي على صعيد النظافة والتهوية وأماكن إعداد الطعام».

ولا يستبعد مكتب الإصحاح تفشي الأمراض بشكل واسع جراء تكدّس القامة والمخلفات البشرية في أماكن وجود المهجرين، والذي يشكل بيئة خصبة لانتشار الأمراض. وطالبت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس العالم والمنظمات الدولية بضرورة المشاركة في تقديم دعم للمهجرين السودانيين في الكفرة، باعتبار أن أزمتهم إقليمية وليست ليبية، كما أصدرت أخيراً تعليمات الى كافة المكاتب والإدارات والجهات التابعة لوزارة الصحة بالتواصل مع السلطات الصحية في مدينة الكفرة من أجل تذليل كافة الصعوبات. وأشارت الى أن فرق مركز طب المناطق الحارّة والمركز الوطني لمكافحة الأمراض ومركز طب الطوارئ والدعم توجهت الى الكفرة لتقييم الوضع الصحي فيها.

وأوضحت الحكومة أن الفرق التي وصلت الى الكفرة أطلقت حملات لتطعيم وتحصين العديد من المهجرين ضد الأمراض السارية والمتوطنة، وبدأت في تنظيم حملات لفحص وعلاج أعداد كبيرة من المهجرين بالتعاون مع السلطات الصحية بالمدينة. وتؤكد الحكومة أنها تتابع الوضع في الكفرة عن كثب وفي شكل دائم، وتنسّق مع الجهات المحلية بالمدينة، وتسعى إلى ربط العديد من المنظمات الدولية بالوضع في المدينة من أجل تجنّب حدوث أي طارئ، لكن يعقوب يشدد على ضرورة أن تضطلع الشركات التابعة للدولة بدورها، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي، لأن «الحاجة ملحة لدعم الوضع في المدينة». وفيما تعتبر الأرقام المعلنة لأعداد النازحين بالمدينة تقديرية، يؤكد يعقوب صعوبة حصر النازحين بسبب استمرار تدفقهم على المدينة، وتوقع ارتفاع عددهم في شكل كبير وصولاً إلى 3 آلاف نازح يومياً مع استقرار الطقس نسبياً في الشهرين المقبلين. ويقول: «في ظل النقص الحاد في الإمكانيات لن تستطيع سلطات المدينة استقبال أكثر من 500 نازح يومياً وإخضاعهم لكشف صحي، بينما يبلغ عدد المتقدمين للكشف الصحي أكثر من 4 آلاف يومياً. وكان ممثلون لمنظمة الصحة الدولية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا زاروا المدينة لتقييم الوضع، وتعهدوا بتقديم الدعم اللازم، لكن الناشط في مجال الإغاثة أنور الزوي يقول لـ«العربي الجديد» إن المنظمتين وغيرهما «لم تقدم إلا فتات من الدعم، مثل أغطية وفرشات وغيرها وأخرى لا علاقة لها بالوضع الصحي مثل الدواء والكوادر الطبية اللازمة». ويتحدث عن «تأثير الانقسام الحكومي في البلاد على وصول الدعم، إذ قررت حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس تخصيص ميزانية طوارئ لمدينة الكفرة، لكن أي شيء لم يصل منها بسبب خلافاتها مع حكومة بنغازي التي تتبع الكفرة لها».

الكفرة تتحرك بإمكانات لا تتناسب مع حجم التحديات

الانقسام الحكومي في البلاد أثر على وصول الدعم

يتابع: «لم تحصل بلدية الكفرة إلا على مبلغ 300 ألف دينار ليبي (62 ألف دولار) من الحكومتين، وهذه القيمة المالية قليلة جداً مقارنة بحجم التحديات في الكفرة». ويرى الزوي الى أن «عدم قدرة البلدية على إجراء الكشوفات اللازمة للمهجرين بسبب تزايد عددهم يعني أن تفشي الأمراض سيشكل تحدياً كبيراً في المستقبل القريب، كما أن انتشار أكوام القمامة وعدم توفر المراحيض يخلق تحدياً بيئياً قد يزيد تعقيدات الوضع الصحي المتدهور أصلاً».

معايير نظافة متدنية لحدا للمهجرين السودانيين في الكفرة الليبية (محمود تركية/ فرانس برس)